

المركز المصري للدراسات الاقتصادية



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتمادا على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦ ١٩٠ ٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦ ١٩٠ ٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: ecses@ecses.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.ecses.org.eg>

الإدارة التنفيذية

أمنية حلمي المدير التنفيذي ومدير البحوث بالإنابة
ماجدة عوض الله نائب المدير للشؤون المالية والإدارية

بارومتر الأعمال

يناير ٢٠١٣

العدد (٣٠)

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و ٥٧ شركة متوسطة، و ١٩٩ شركة صغيرة. يتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة. وبدءاً من هذا العدد، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشراً لبيئة الأعمال، وذلك بهدف تلخيص نتائج الاستبيان ومتابعة التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال بمرور الوقت. حيث يتم حساب المؤشر للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مرة بغرض تقييم الأداء ومرة أخرى للتوقعات.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢ من حيث الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

أمينة حلمي - المدير التنفيذي ومدير البحوث بالإدارة

طارق الغمراوي - اقتصادي

نادين عبد الرؤوف - باحثة اقتصادية

التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة علي - مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز
جرافيكس سنتر

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT
MARKETEERS

نظرة عامة

زيادة بنسبة ٣, ١٠٪ مقارنة بالربع المناظر من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. ورغم تراجع كل من الصادرات والواردات طبقا للبيانات الخاصة بالربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، غير أن صافي الصادرات شهد زيادة قدرها ٧, ٥٪ وهو ما يُعزى إلى تراجع الواردات بنسبة أكبر. وعلى النقيض من ذلك، انخفض الاستثمار الحقيقي بنسبة ١, ٦٪. وفي حين بلغ معدلا الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١, ٦٪، ١, ١٪ على التوالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، إلا أنهما أقل من المستوى اللازم لتحقيق معدلات أسرع من النمو الاقتصادي. وتتمثل القطاعات الرئيسية التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ (مرتبة وفقا لأهمية المساهمة) في كل من الزراعة، والصناعة التحويلية، والتجزئة، والتشييد والبناء. وتشكل هذه القطاعات معا ٦, ١ نقطة مئوية من معدل النمو سالف الذكر (٦, ٢٪) الذي تم تحقيقه في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

ويُلاحظ أنه ثمة ارتباط قوي بين توقعات النمو والتطورات على الصعيد السياسي^٢. فمن شأن تحقيق الاستقرار السياسي تحسين التدفقات الرأسمالية الوافدة، والتجارة والسياحة، ومن ثم تعزيز قدرة الاقتصاد على النمو بمتوسط قدره ٣٪ في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تقدر معدل النمو خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ٥, ٣٪ في حين يبلغ تقدير صندوق النقد الدولي لهذا المعدل ٣٪ والبنك الدولي ٢, ٢٪.

التشغيل

خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، بلغ عدد المتعطلين ٥, ٣ مليون (من إجمالي القوة العاملة البالغ ٢٧ مليون عامل) وهو ما يعادل ١٣٪ مقابل ٤, ١٢٪ خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، و٥, ١٢٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. ويمكن تفسير ارتفاع البطالة بالتباطؤ الذي يعاني منه النشاط الاقتصادي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن نسبة الشباب بلغت ٩, ٧٣٪ من إجمالي المتعطلين. كما تتركز البطالة بشكل أكثر وضوحا بين المتعلمين وفي المناطق الحضرية، حيث إن ٩٠٪ تقريبا من المتعطلين من المتعلمين، وتبلغ نسبة البطالة ٩, ١٦٪ في المناطق الحضرية مقارنة بـ ١٠٪ في المناطق الريفية. وجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي الحقيقي

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء ٤٧٤ شركة بشأن الأداء الكلي للاقتصاد وأنشطة هذه الشركات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢ (يوليو-ديسمبر ٢٠١٢)، كما يعكس توقعاتها للنصف الأول من عام ٢٠١٣ (يناير-يونيو ٢٠١٣). والهدف هو تقييم النشاط الاقتصادي الفعلي للشركات وإلقاء الضوء على توقعاتها في ظل استمرار تداعيات ثورة ٢٥ يناير والتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها النصف الثاني من عام ٢٠١٢. وتمثل الشركات التي شملها الاستبيان قطاعات الصناعة التحويلية (٥٠٪)، الوساطة المالية (١٣٪)، التشييد والبناء (١٢٪)، النقل (١١٪)، السياحة (٨٪)، والاتصالات (٦٪). وقد أُجري الاستبيان على عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بنسب قدرها ٤٢٪ و ١٢٪ و ٤٦٪ على التوالي.

وفيما يلي، يلقي هذا العدد نظرة عامة على الاقتصاد الكلي خلال الفترة موضوع الدراسة بحسب توافر البيانات. وتحديدا، يستعرض بإيجاز تطورات كل من النمو الاقتصادي، والتشغيل، والتضخم، والبورصة، والقطاع الخارجي—الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والاحتياطيات الدولية—وأخيرا، أوضاع المالية العامة. وبعد ذلك ينتقل العدد إلى مناقشة نتائج الاستبيان.

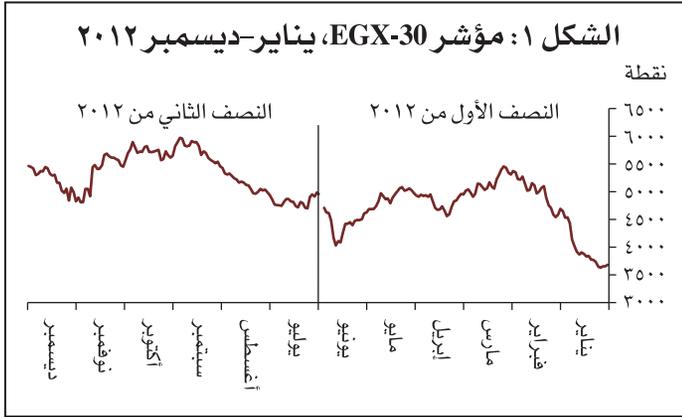
النمو الاقتصادي

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^١ قدرا من التعافي بلغ ٢, ٦٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بنسبة بلغت ٣, ٠٪ في الربع الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢. وتُعزى هذه الزيادة بصفة رئيسية لتأثير الأساس، إلا أن النسبة ٢, ٦٪ تعد أقل من متوسط معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الفترات المناظرة من السنوات الثلاثة السابقة للثورة، حيث بلغ النمو ٥, ٢٪ في المتوسط. وخلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢، أفضت الاضطرابات السياسية وأعمال العنف الناجمة عن الخلافات حول الدستور إلى تقويض النمو الاقتصادي. وتفاقت هذه الآثار السلبية نتيجة استمرار التباطؤ الاقتصادي في أوروبا، والذي أثر على الصادرات المصرية وإيرادات قناة السويس.

وبينما تأثر النمو سلبيا في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ نتيجة هبوط معدل الاستثمار، إلا أنه كان مدفوعا بالنمو في الاستهلاك وصافي الصادرات، حيث شهد الاستهلاك الحقيقي

^١ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لمصر ١٥٤٢,٣ مليار جنيه (٢٥٧,٣ مليار دولار) خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

^٢ نظرا للاضطرابات السياسية الأخيرة، قامت وكالات التصنيف الائتماني الدولية بخفض ترتيب مصر من B- إلى B (ستاندرد آند بورز) ومن B+ إلى B (فيتش)، ومن B2 إلى B3 (موديز).



المصدر: www.egx.com.eg

القطاع الخارجي

تراجع العجز في ميزان المدفوعات من ٢,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٠,٥ مليار دولار في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ - أي من ٩,٠٪ إلى ٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبينما ظل الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي ثابتاً (عند ٠,٥ مليار دولار تقريباً)، انخفض عجز الحساب الجاري من ٢,٢ مليار دولار إلى ٠,٣ مليار دولار، مما أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات ككل. وجاء هذا التحسن في الحساب الجاري مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة قدرها ٠,٩ مليار دولار في تحويلات العاملين بالخارج، صاحبها انخفاض قدره ٠,٧ مليار دولار في الواردات غير النفطية وزيادة بمقدار ٠,٢ مليار دولار في الصادرات السلعية فضلاً عن استقرار ميزان الخدمات. ويمكن إرجاع هبوط قيمة الواردات إلى ضعف النشاط الاقتصادي في السوق المحلية، وكذلك إلى الارتفاع الكبير في سعر صرف الجنيه المصري مقابل اليورو من ٨,٤٢ جنيه/ يورو في المتوسط في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٧,٦٣ جنيه/ يورو في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، مما أدى إلى انخفاض فاتورة الواردات من أوروبا، وهي الشريك التجاري الرئيسي لمصر. وفي ذات الوقت، فإن انخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار من ٥,٩٧ جنيه/ دولار إلى ٦,١ جنيه/ دولار خلال ذات الفترة لم يكن كبيراً بما يكفي لرفع فاتورة الواردات. غير أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الانخفاض الكبير مؤخراً في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار سوف يرفع قيمة الواردات دون التأثير بشكل كبير على حجمها نظراً لأن غالبية السلع التي يتم استيرادها تتسم بدرجة عالية من عدم المرونة. فضلاً عن ذلك، قد لا يعمل انخفاض سعر

المتوقع للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ المقدر بنحو ٥,٣٪ لن يكون كافياً لتوفير فرص العمل التي تستهدف الحكومة تحقيقها (٧٠٠ ألف وظيفة) بنهاية العام.

التضخم

ساهم ضعف الطلب المحلي وتأثيرات الأساس في تباطؤ معدلات التضخم، حيث سجل التضخم على أساس سنوي مقارن ٦,٤٪ في ديسمبر ٢٠١٢. كما تراجع التضخم إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٦، حيث انخفض على أساس سنوي مقارن إلى ٨,٠٪ في المتوسط خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٨,٨٪ خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٢/٢٠١١. وربما يرجع السبب في ذلك أيضاً إلى انخفاض التضخم العالمي نتيجة تباطؤ أسعار الغذاء العالمية والتي عملت على التخفيف من التضخم المستورد.

غير أن مخاطر تزايد التضخم المحلي مازالت كبيرة نظراً للاختلالات التي يشهدها السوقان المحلية والعالمية. فعلى المستوى المحلي، سوف يؤدي الانخفاض الحاد للجنيه مؤخراً إلى تزايد التضخم نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات والدعم، وخاصة نظراً لارتفاع المحتوى المستورد في السلع المنتجة محلياً. فضلاً عن ذلك، وفي ظل محاولات الحكومة ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تنفيذ بعض الإجراءات المتوقعة لزيادة الإيرادات^٣ وإصلاح نظام الدعم، قد يصل التضخم إلى مستويات مكونة من رقمين في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. وعلى المستوى العالمي، فإن عودة أسعار الغذاء العالمية للارتفاع، وخاصة القمح، سوف تلقي بعبء إضافي على الموازنة العامة.

البورصة

أدى التفاؤل الذي صاحب الانتخابات الرئاسية في شهر يونيو ٢٠١٢، وتشكيل حكومة جديدة في يوليو، إلى زيادة مؤشر EGX-30 حتى سبتمبر ٢٠١٢ (شكل ١). غير أن الاضطرابات السياسية المرتبطة بالخلافات حول الدستور الجديد أدت إلى تراجع المؤشر، ولكنه عاود الصعود مرة أخرى مع الاستفتاء على الدستور وإقراره في ديسمبر ٢٠١٢. وبصفة عامة، سجل مؤشر EGX-30 زيادة قدرها ١٦٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بنهاية شهر يونيو ٢٠١٢، في حين سجل مؤشر EGX-70 ارتفاعاً قدره ١٣٪، ومؤشر EGX-100 زيادة بمقدار ٩٪.

^٣ تراجعت الحكومة عن تنفيذ إجراءات زيادة الضرائب في ديسمبر ٢٠١٢، بما في ذلك تعديل ضريبة المبيعات والضرائب الأخرى. وهذه الإجراءات كانت من المقرر أن تشمل رفع تعريفية الاتصالات، واستحداث ضرائب أرباح رأسمالية جديدة على عمليات الدمج والاستحواذ، وبعض المعاملات الأخرى في سوق المال، وخفض حد التسجيل بضريبة الدخل البالغة ٢٥٪ إلى مليون جنيه (من ١٠ مليون جنيه) وزيادة وتوحيد معدل ضريبة الشركات عند ٢٥٪.

وتم استحداث عطاءات الصرف الأجنبي في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ لضبط المعروض من العملة الصعبة. ومنذ ذلك الحين، هبط الجنيه أمام الدولار بنسبة ٨٪ حتى نهاية يناير ٢٠١٣، مما جعل نسبة الانخفاض التراكمي خلال العام السابق تصل إلى ١٠٪. ومع تعيين محافظ جديد للبنك المركزي في يناير ٢٠١٣، من المتوقع إيلاء مزيد من الاهتمام لتحقيق التوازن بين مرونة سعر الصرف ومستوى صافي الاحتياطيات الدولية.

الأوضاع المالية العامة

كانت الحكومة تستهدف خفض العجز الكلي في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٧٪ عام ٢٠١٢ إلى ٧,٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٣. غير أنه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، زاد عجز الموازنة إلى ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٤,٨٪ خلال الفترة المناظرة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. ونتيجة لزيادة العجز وفي غياب جهود ملموسة لتصحيح أوضاع المالية العامة، لن تستطيع الحكومة على الأرجح خفض العجز إلى النسبة المستهدفة، والذي قد يصل بالقيمة المطلقة إلى ٢١٤ مليار جنيه (٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مع نهاية العام المالي الحالي.

وكانت الحكومة قد أعلنت مؤخرًا عن حزمة من الإصلاحات تهدف إلى تقليص العجز المتزايد في الموازنة، وتتضمن بصفة رئيسية إلغاء الدعم على البنزين ٩٥ (وهو ما تم تنفيذه بالفعل في شهر نوفمبر ٢٠١٢)، ورفع أسعار الغاز الطبيعي للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.° وطبقا لتقديرات الحكومة، فإن الزيادة في أسعار الغاز الطبيعي سوف توفر ٣,٥ مليار جنيه سنويا. ومن المقرر في شهر يونيو ٢٠١٣ البدء في تنفيذ نظام البطاقات الذكية لترشيد الحصول على الوقود المدعوم. غير أن تأثير هذه التدابير على المالية العامة لم ينعكس بعد على حجم الإنفاق خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. وما زال ارتفاع حجم الدعم يشكل عبئا على الموازنة العامة ويزاحم الإنفاق العام على مجالات ذات أولوية مثل التعليم والصحة. كما قفز دعم الطاقة إلى ٥٢,٦ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٣٥ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بينما بلغت مدفوعات الأجور والفائدة أكثر من نصف الإنفاق العام الجاري.

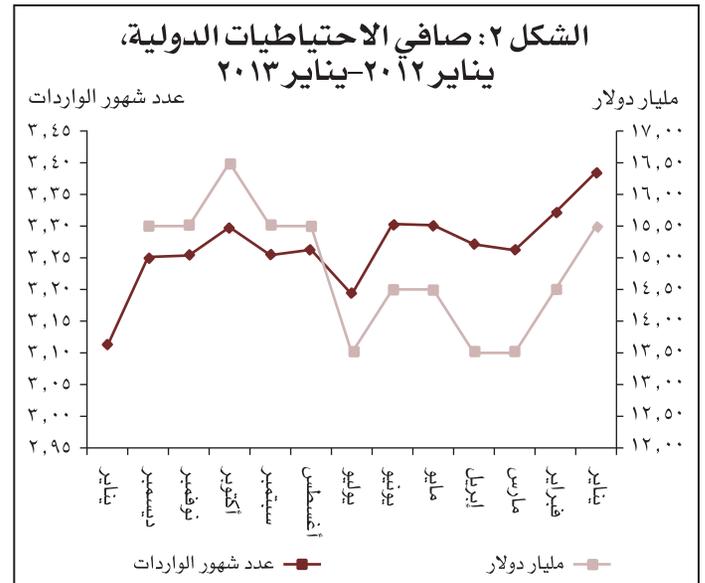
٤ تراجع إيرادات قناة السويس بنسبة ٩,١٪ في يناير ٢٠١٣ مقارنة بالشهر المناظر من عام ٢٠١٢.

٥ وزارة التخطيط، تقرير خطة عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

الصرف على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات نظرا لارتفاع المحتوى المستورد في كثير من السلع المنتجة محليا.

وفي ظل صعوبة المناخ السياسي داخليا وتباطؤ الأداء الاقتصادي في الاقتصادات الأجنبية، تراجعت إيرادات قناة السويس من ١,٤ مليار دولار في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١,٣ مليار دولار في الربع المناظر من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، وإيرادات السياحة من ٢,٧ مليار دولار إلى ٢,٦ مليار دولار، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ٠,٤ مليار دولار إلى ٠,١ مليار دولار. غير أن صافي تدفقات استثمارات الحافظة إلى الخارج انخفض من ١,٧ مليار إلى ٠,٣ مليار دولار أمريكي، اتساقا مع الأداء الجيد للبورصة، مما عمل على تعويض الانخفاض في صافي الاقتراض و"الأصول الأخرى" لدى البنوك، وهو ما حافظ على مستوى الحساب المالي.

ويتضح من الشكل ٢ أن صافي الاحتياطيات الدولية بلغ مستوى منخفضا في يوليو ٢٠١٢ مسجلا ١٤,٤ مليار دولار، أي ما يعادل ٣,١ أشهر فقط من الواردات، نظرا لاستحقاق السندات المصرية ومدفوعات الكوبونات الخاصة بها في يوليو ٢٠١٢. وعاودت الاحتياطيات الدولية الارتفاع فيما بعد إلى ١٥,٥ مليار في شهر أكتوبر نتيجة تسلم جزء من الوديعة القطرية بالإضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج. وظلت الاحتياطيات ثابتة خلال شهر ديسمبر بفضل الانخفاض الكبير في سعر صرف الجنيه، غير أنها انخفضت إلى ١٣,٦ مليار دولار في يناير ٢٠١٣ الأمر الذي يرجع بصفة رئيسية إلى سداد ديون نادي باريس فضلا عن تراجع إيرادات السياحة نتيجة الاضطرابات الأخيرة.



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري.

أن حيازات البنوك التجارية من الدين الحكومي بلغت ٥٦٪ من حافظات قروض هذه البنوك في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بنسبة قدرها ٤٥٪ في نهاية ٢٠١٠. وارتفعت عوائد أذون الخزانة أجل ٢٧٣ يوما، وهي الإصدار الرئيسي في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، إلى ١٤,٥٪ خلال سبتمبر ٢٠١٢، مقابل ١٠,٣٪ خلال سبتمبر ٢٠١٠. غير أنها تراجعت إلى ١٢,٥٪ في المزداد الأخير (٤ فبراير ٢٠١٣)، وهو ما يتسق مع زيادة الطلب نسبيا على الأذون قصيرة الأجل نظرا لعدم اليقين. وبالنسبة للدين الخارجي، والذي يتسم بصفة أساسية بأنه متوسط أو طويل الأجل وممنوح بشروط ميسرة، فقد ارتفع من ٣٤ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١١ إلى ٣٤,٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٢. غير أنه استمر في التراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى ١١,٩٪ مقارنة بـ ١٢,٩٪ في سبتمبر ٢٠١١.

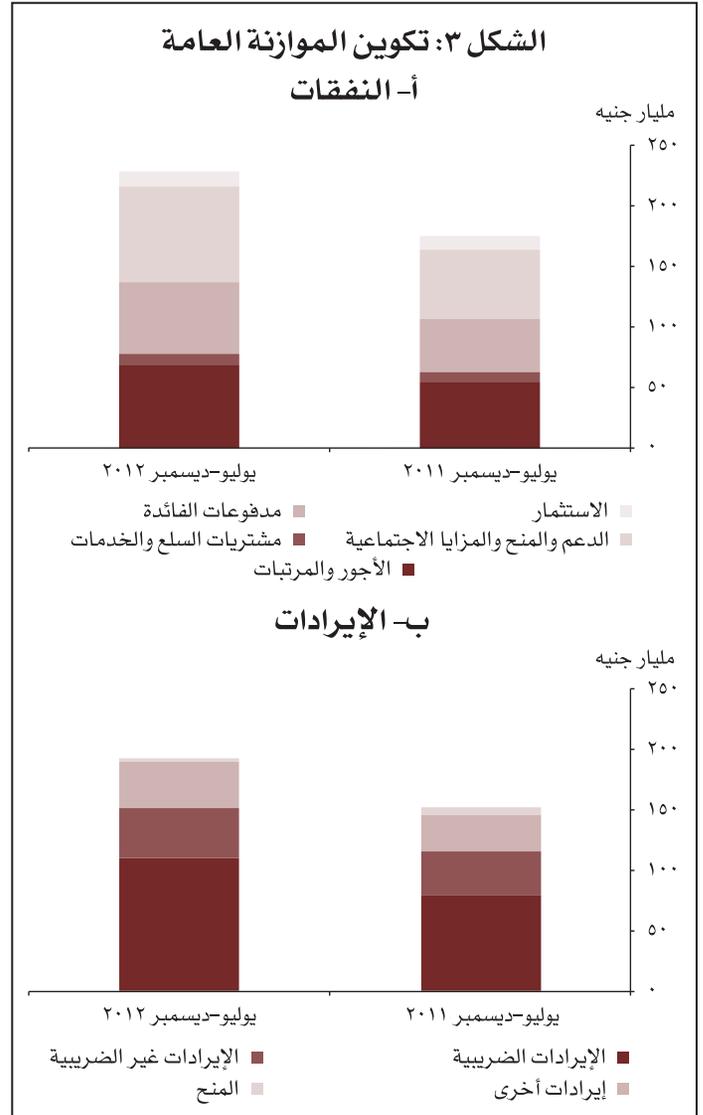
ويتضح من هذه النظرة العامة لأوضاع الاقتصاد الكلي أنه ثمة حاجة إلى جهود مكثفة لإنعاش الاقتصاد أبرزها تحقيق الاستقرار السياسي وتشجيع الاستثمار، على أن تركز مبادرات السياسات على احتواء العجز المتزايد في الموازنة والدين المتنامي بالإضافة إلى الحد من الضغوط التضخمية المتوقعة وتعزيز المركز الاقتصادي الخارجي لمصر.

وبدء من هذا العدد، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشرا جديدا يُطلق عليه مؤشر بيئة الأعمال يهدف إلى تلخيص نتائج الاستبيان، ويعرض أداء وتوقعات قطاع الأعمال، كما يتتبع التغيرات التي تطرأ في بيئة الأعمال مع مرور الوقت. وهذا المؤشر هو متوسط بسيط لعدد ١١ مؤشرا فرعيا تعكس إجابات الشركات بشأن كل متغير من متغيرات الاستبيان (انظر الملحق في نهاية هذا العدد للاطلاع على المنهجية المتبعة في حساب المؤشر).

ويستعرض الجزء المتبقي من هذا العدد النتائج الرئيسية للاستبيان من حيث مؤشر بيئة الأعمال، ومستوى النشاط الاقتصادي (النمو الكلي والإنتاج والمبيعات واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي)، والأسعار والأجور والاستثمار والتشغيل وأخيرا العقوبات التي تواجه الشركات التي شملها الاستبيان.

مؤشر بيئة الأعمال

يتخذ مؤشر بيئة الأعمال قيما تتراوح من ٠ إلى ١٠٠، حيث تشير الزيادة في هذه القيم إلى توافر بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح. ويعرض الشكلان ٤ أ و ٤ ب مؤشر بيئة الأعمال بالنسبة للشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، على التوالي.



المصدر: وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت الإيرادات بنسبة ٤٠٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل زيادة بنسبة ٣١٪ في الإنفاق. غير أن الإيرادات بالقيم المطلقة لم تكن كافية لتغطية النفقات واستمر العجز الكلي في التزايد. وجدير بالذكر أن الزيادة في الإيرادات تعود بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣٩٪ وزيادة العائدات غير الضريبية بنسبة ٤,١٣٪.

كما ارتفع الدين العام المحلي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث بلغ ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٢, ١ تريليون جنيه في سبتمبر ٢٠١٢) — أي أعلى بخمس نقاط مئوية مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠١١. وتعود الزيادة بصفة رئيسية إلى استمرار الاقتراض المحلي من خلال الإصدار المفرط لسندات وأذون الخزانة بغية تمويل عجز الموازنة. وتجدر الإشارة هنا إلى

مستوى النشاط الاقتصادي

يوضح الشكل ٥ المؤشرات الفرعية لآراء الشركات حول متغيرات النشاط الاقتصادي، وهي: النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات المحلية والدولية، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلعي. ويشير الشكلان أ و ٥ إلى تقييم أداء الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على التوالي، خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بالفترة يناير-يونيو ٢٠١٢، بينما يشير الشكلان ج و ٥ إلى توقعات الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، على التوالي للفترة يناير-يونيو ٢٠١٣ مقارنة بتوقعاتها السابقة للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢.

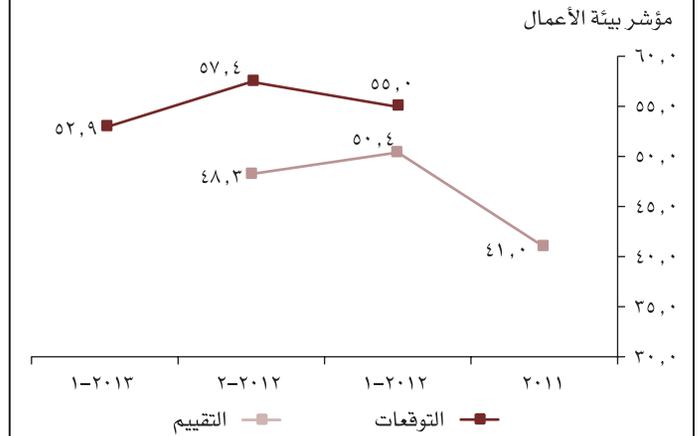
التقييم

تراجع طفيف في كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي يظهر بصورة أكثر وضوحاً في النمو الاقتصادي

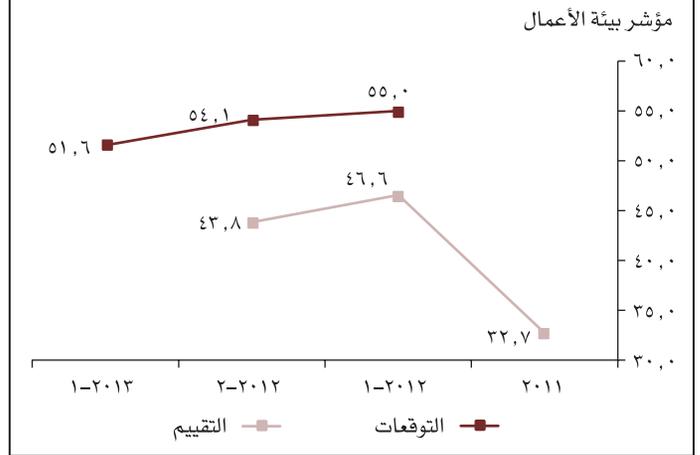
النمو الاقتصادي

يعكس الشكلان أ و ٥ تراجعاً عاماً طفيفاً في مؤشرات النشاط الاقتصادي، وهو ما يظهر بشكل أكثر وضوحاً في تقييم النمو الاقتصادي. ويتسق هذا التراجع الواضح مع هبوط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي من ٢,٤٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ إلى ١,٦٪، خلال الفترة يوليو-سبتمبر من ذات العام. وتأتي هذه الاتجاهات بعد أن أفاد العدد السابق من بارومتر الأعمال بمؤشرات مبدئية للتعافي الاقتصادي كما يتضح من الشكل ٤. فقد أدلى أكثر من نصف الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض النمو خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢ مقارنة بالنصف الأول من العام. ويتضح من المقارنة بين الشكلين أ و ٥ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تأثراً بانخفاض النمو. وتشير بيانات الاستبيان أيضاً إلى أن الشركات الخاصة كانت أكثر تأثراً من الشركات العامة. وعلى المستوى القطاعي، جاءت النتائج متشابهة، وإن أفادت شركات الوساطة المالية بآراء أكثر إيجابية نسبياً بشأن النمو الاقتصادي.

الشكل ٤: مؤشر بيئة الأعمال
أ- الشركات الكبيرة



ب- الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: حسابات الباحثين استناداً إلى نتائج الاستبيان.

على الرغم من التحسن الكبير في مناخ الأعمال الذي أشار إليه العدد السابق من البارومتر، إلا أن مؤشر تقييم الأداء يشير هذه المرة إلى تراجع طفيف في كلا النوعين من الشركات، مما يعكس مناخاً أقل ملاءمة لنشاط الأعمال. وكما يتبين من النتائج التفصيلية للاستبيان، يُعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار المدخلات وانخفاض الإنتاج والمبيعات والآراء الأقل إيجابية بشأن النمو الاقتصادي على الرغم من ارتفاع الاستثمارات مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٢. كما جاءت توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة أقل تفاؤلاً، وخاصة الشركات الكبيرة. فالاضطرابات السياسية مع ضعف الطلب المحلي وانخفاض سعر الصرف فضلاً عن التباطؤ العالمي كلها أمور قد أثرت بشكل سلبي على أداء أنشطة الأعمال خلال الستة أشهر الماضية وأفضت إلى توقعات غير يقينية بالنسبة للستة أشهر التالية.

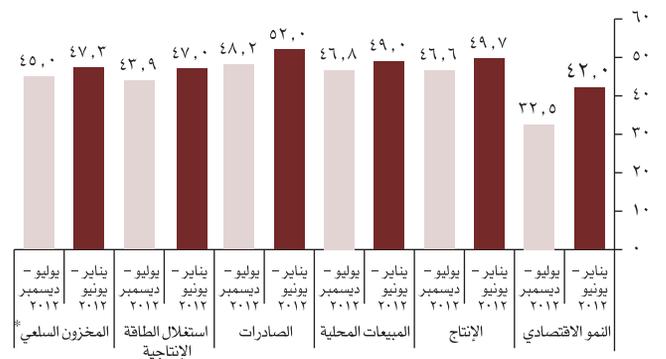
الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات

تراجعت مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات بمقدار ٤-٢ نقطة بالنسبة للشركات الكبيرة و٦-٩ نقطة للشركات الصغيرة والمتوسطة (الشكلان أ و ب). وأفاد كثير من الشركات التي كانت قد أعربت في الاستبيان السابق عن ثبات هذه المتغيرات بانخفاضها في الاستبيان الحالي (الجدول ١). ويظهر هذا الاتجاه بصورة أكثر وضوحاً في القطاع الخاص. وعلى المستوى القطاعي، جاء أداء الصناعات التحويلية أفضل من الأنشطة الخدمية وإن جاءت نتائج بعض الصناعات أدنى من المتوسط مثل المنسوجات والملابس. وفي قطاع الخدمات، أفاد قطاع الوساطة المالية بتحسّن نسبي في النتائج الخاصة بالإنتاج والمبيعات. ويوضح الشكل رقم ٩ في نهاية هذا العدد بالتفصيل المعوقات الرئيسية التي واجهت منشآت الأعمال خلال الستة أشهر الأخيرة.

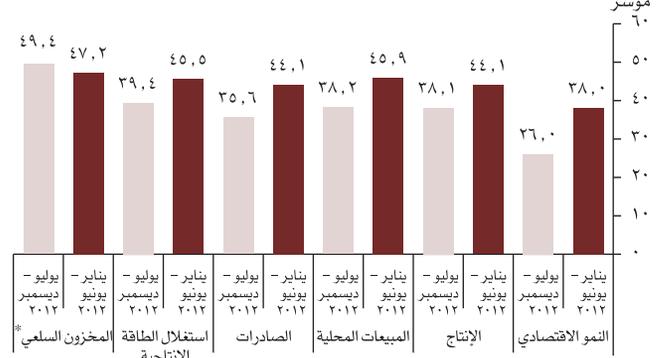
وطبقاً لبيانات الاستبيان، أفاد ٥٩٪ من الشركات بأن انخفاض سعر الصرف كان له تأثير سلبي على أنشطتها، بينما أشار ٣٦٪ إلى عدم وجود أي تأثير وأشار ٥٪ فقط إلى وجود تأثير إيجابي. وأفاد المصدرون بأن ارتفاع تكاليف المدخلات الوسيطة يمثل العقبة الأساسية التي تواجه صادراتهم. ويكتسب ذلك أهمية أكبر مع انخفاض سعر الصرف، وخاصة أن ٥٢٪ في المتوسط من مدخلات المصدرين يتم استيرادها.

وقد أدى ضعف الطلب العالمي إلى تدهور بيئة الأعمال. فكما يتضح من الشكل ٦، أفادت نسبة كبيرة من الشركات المصدرة إلى أمريكا اللاتينية، يليها آسيا، ثم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بتراجع الصادرات، وبصفة رئيسية الصادرات الخدمية مثل خدمات النقل والسياحة والاتصالات. ويُعتقد أن تباطؤ النمو في هذه الاقتصادات هو السبب الرئيسي في انخفاض وارداتها. فعلى سبيل المثال، انخفض النمو في أمريكا اللاتينية من ٥,٥٪ في عام ٢٠١١ إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠١٢، بينما تراجع النمو في الولايات المتحدة من ٣,١٪ في النصف الأول من عام ٢٠١٢ إلى ٢,٢٪ في النصف الثاني من ذات العام، في حين ظل النمو في الاتحاد الأوروبي ثابتاً عند -١,٠٪ خلال ذات الفترة. غير أن استقرار أو زيادة المبيعات الدولية لإفريقيا والبلدان العربية قد عمل على تعويض هذا التباطؤ بشكل جزئي. وجاءت توقعات الشركات أكثر تفاؤلاً بشأن المبيعات الدولية لإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، حيث من المتوقع أن يكون النمو في هذه المناطق أفضل خلال عام ٢٠١٣.

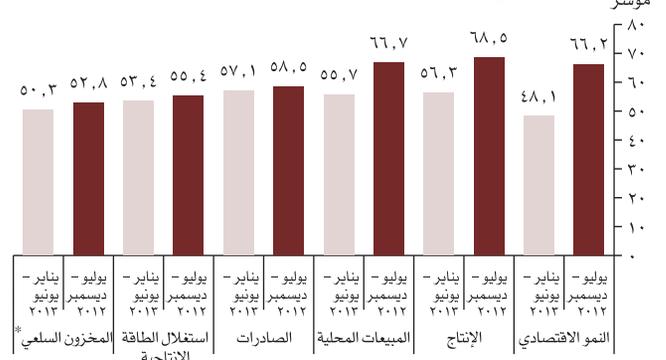
الشكل ٥: مستوى النشاط الاقتصادي أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



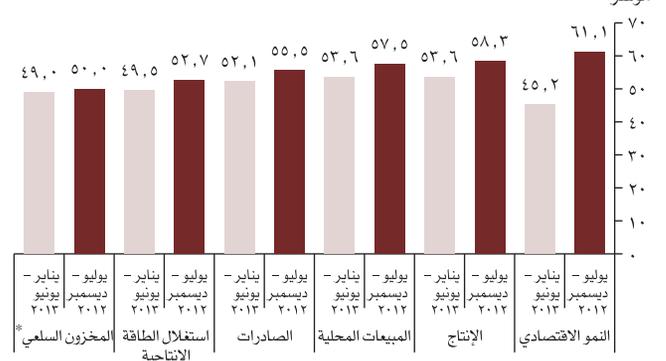
ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.

التوقعات الأكثر تفاؤلاً بالنسبة للنمو الاقتصادي والإنتاج والمبيعات من قطاعات الوساطة المالية، في حين أعربت شركات السياحة عن أقل التوقعات تفاؤلاً. واتساقاً مع تقييم الشركات الخاصة للأداء، أدلت تلك الشركات بتوقعات أقل تفاؤلاً من الشركات العامة. ويعكس التراجع في مؤشري استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي التباطؤ المتوقع في المبيعات والإنتاج.

وعند سؤالها عن مدى توقعها بأن يساعد المناخ الاقتصادي على زيادة صادراتها خلال الستة أشهر القادمة، أدلت غالبية الشركات المصدرة بأن المناخ لن يساعد على زيادة الصادرات، في حين أعربت بعض الشركات عن توقعاتها بأن يكون تأثير مناخ الأعمال إيجابياً ولكن بدرجة محدودة.

ويمكن تفسير هذه التوقعات المتحفظة بعدة عوامل، من بينها استمرار الاضطرابات السياسية، وانخفاض سعر صرف الجنيه وتأثيره المتوقع على الأسعار، بالإضافة إلى تفاقم العجز المالي والارتفاع المتوقع في الأسعار في أعقاب ذلك، فضلاً عما يترتب على ذلك من انخفاض متوقع في الدعم وزيادة الضرائب.

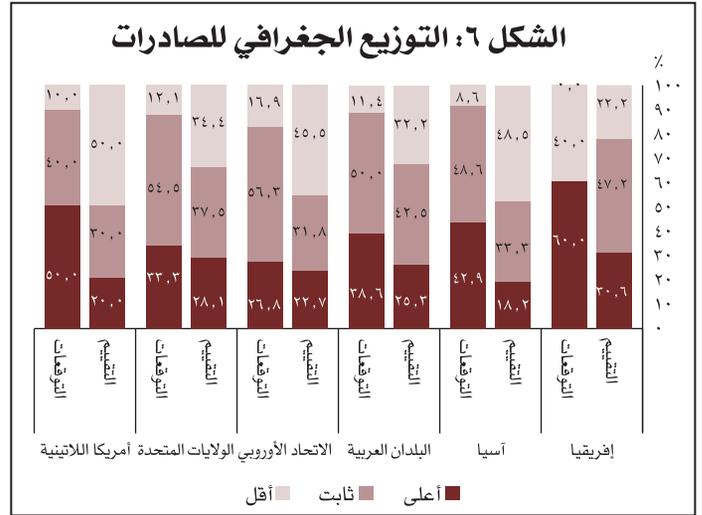
الأسعار والأجور

التقييم

زيادة متواضعة في أسعار المنتجات النهائية مع زيادة أكبر في أسعار المدخلات وانخفاض طفيف في الأجور

أسعار المنتجات النهائية

بينما ظل مؤشر أسعار المنتجات النهائية مستقراً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢، نجده قد شهد ارتفاعاً طفيفاً بالنسبة للشركات الكبيرة (من ٤٩,٧ إلى ٥٢,٦ نقطة)، وإن كانت غالبية الشركات قد أشارت إلى ثبات الأسعار. وتتسق اتجاهات الثبات النسبي أو الزيادة الطفيفة مع ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع التضخم نتيجة انكماش الطلب على المستويين المحلي والعالمي.



المصدر: نتائج الاستبيان.

مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي

اتساقاً مع الاتجاه العام في الإنتاج، تراجع مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية بالنسبة للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. وجاءت أكبر نسبة من الشركات التي أفادت بانخفاض استغلال الطاقة الإنتاجية من قطاعي السياحة والاتصالات، بينما جاءت نسبة الشركات التي أفادت بتراجع مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية أكبر في القطاع الخاص عنها في القطاع العام.

كما انخفض مؤشر المخزون السلعي^٦ لدى الشركات الكبيرة، بينما ارتفع لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يشير إلى ارتفاع المخزون لدى الأولى وانخفاضه لدى الأخيرة. مما يدل على انخفاض المبيعات بنسبة أكبر من الإنتاج في الشركات الكبيرة والعكس بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوقعات

توقعات متحفظة من جانب الشركات الكبيرة وأقل تحفظاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة

جاءت توقعات الشركات للنصف الأول من عام ٢٠١٣ أقل تفاؤلاً من التوقعات الواردة في العدد السابق من البارومتر، وخاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات. وكانت أكبر نسبة من التوقعات الأقل تفاؤلاً بشأن هذه المتغيرات بين الشركات الكبيرة (الشكلان ٥ و ٥د). وعلى المستوى القطاعي، جاءت

^٦ كما أشرنا آنفاً أسفل الشكل ٥، يرتبط مؤشر المخزون عكسياً بمستويات المخزون السلعي كي يعكس تأثيره السلبي على مؤشر الأعمال ككل.

وأفادت كافة القطاعات بثبات أسعار المنتجات النهائية باستثناء قطاعي التشييد والبناء والسياحة اللذين شهدا ارتفاعا في تلك الأسعار. ففي قطاع التشييد والبناء، ارتفع المؤشر إلى ٥٥ نقطة (الجدول ٣) مقابل ٤٨ نقطة خلال الستة أشهر السابقة. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار المدخلات، وخاصة حديد التسليح والأسمت، فضلا عن خفض دعم الطاقة المخصص للأسمت والصناعات الثقيلة التي تعتمد صناعة التشييد والبناء عليها اعتمادا كبيرا. ومن ناحية أخرى، شهد قطاع السياحة على غير المتوقع زيادة في أسعار المنتجات النهائية مسجلا ٤٨ نقطة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢ مقابل ٣٩ نقطة خلال الستة أشهر السابقة، مدفوعا في ذلك بصفة رئيسية بارتفاع أسعار المدخلات والاستجابة الإيجابية السريعة نسبيا من جانب الطلب على السياحة في أعقاب الانتخابات الرئاسية، وتشير البيانات الرسمية لقطاع السياحة إلى أن دخل القطاع قد سجل زيادة قدرها ٢٨٪ في أكتوبر ٢٠١٢ مقارنة بالشهر المناظر من عام ٢٠١١.

أسعار المدخلات

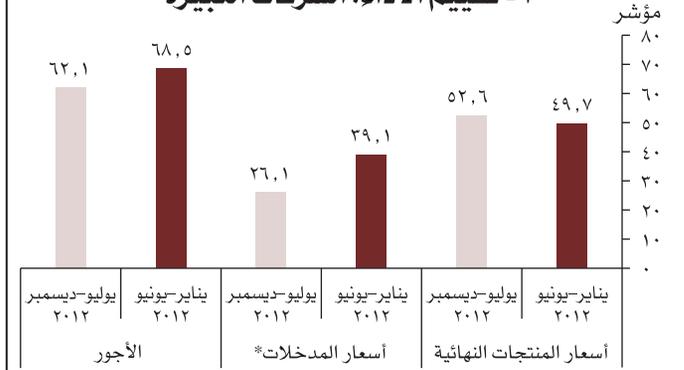
انخفض مؤشر أسعار المدخلات بالنسبة للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، مما يعكس ارتفاع هذه الأسعار^٧ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢. وجاءت زيادة الأسعار متسقة عبر كافة القطاعات، غير أن الزيادة الأكبر كانت في قطاع التشييد والبناء كما أسلفنا، حيث أدت هذه الزيادة إلى انخفاض مؤشر أسعار المدخلات بنصف قيمته، مسجلا ٢٤ نقطة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢ مقابل ٤٩ نقطة خلال النصف الأول من العام. كما أن فرض تعريفه حمائية قدرها ٦,٨٪ على حديد التسليح المستورد قد أدى إلى رفع أسعار حديد التسليح.

الأجور

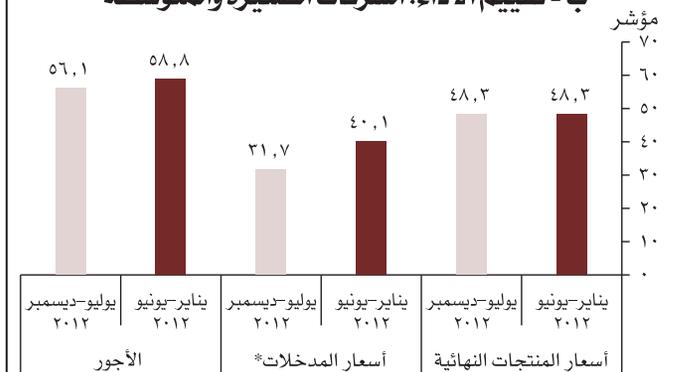
شهد مؤشر الأجور انخفاضا طفيفا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وانخفاضا أكبر في الشركات الكبيرة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢. وجاءت هذه النتائج متسقة عبر كافة القطاعات باستثناء قطاع التشييد والبناء، والذي شهد زيادة في مستوى الأجور تتسق مع الزيادة في أسعار المدخلات. كما أفادت شركات القطاع العام بزيادة أكبر في الأجور لديها مقارنة بشركات القطاع الخاص، حيث سجل مؤشر الأجور بهما ٧٥ و٥٧ نقطة

الشكل ٧: الأسعار والأجور

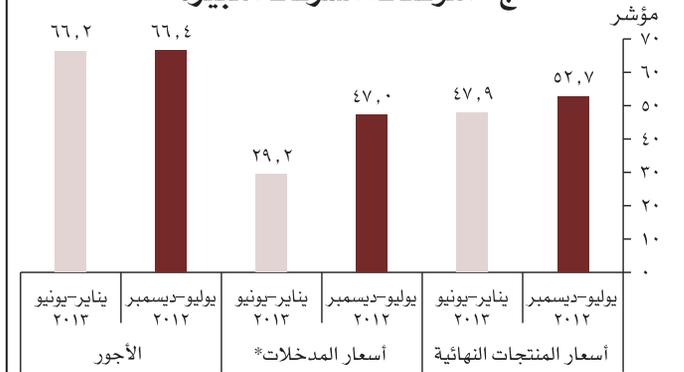
أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



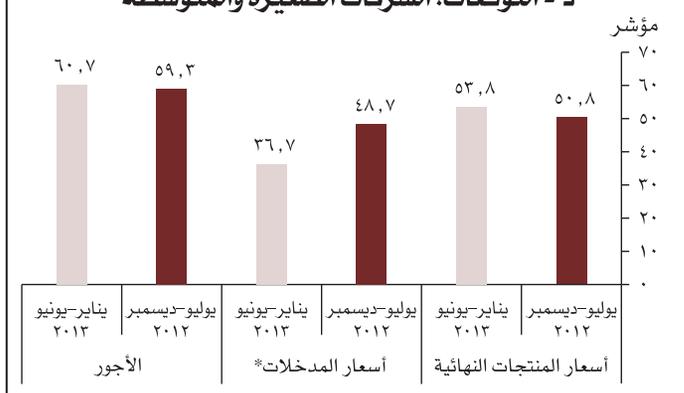
ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة

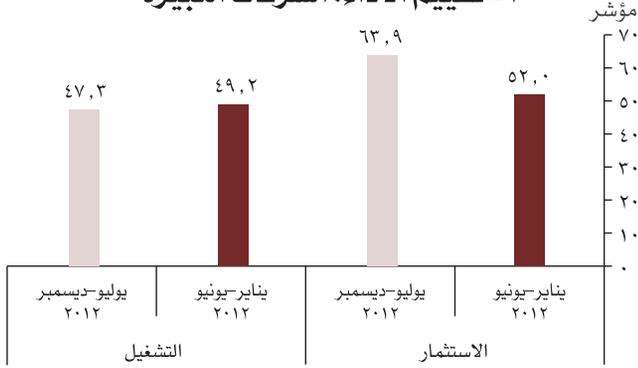


المصدر: نتائج الاستبيان.

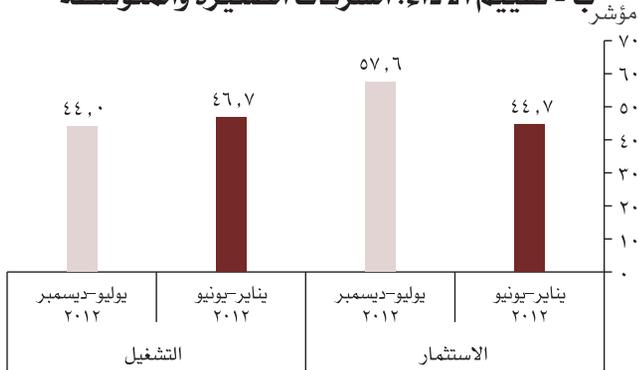
* تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

^٧ يرتبط مؤشر أسعار المدخلات عكسيا مع أسعار المدخلات كي يعكس تأثيرها السلبي على مؤشر الأعمال ككل.

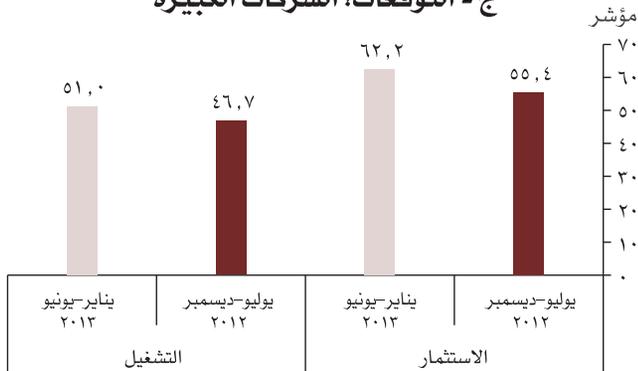
الشكل ٨: الاستثمار والتشغيل أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



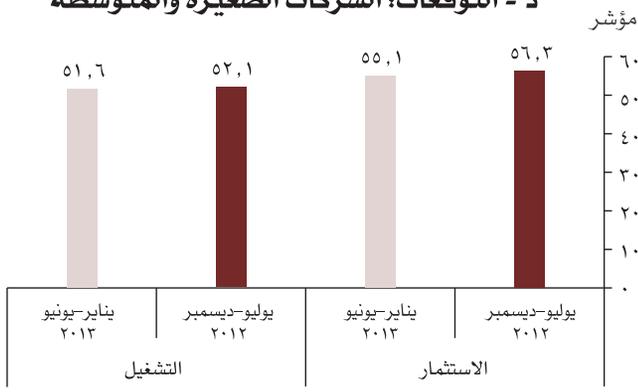
ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

على التوالي خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢. وقد يعكس ذلك الزيادات السنوية في الرواتب مع بدء العام المالي الجديد فضلا عن استجابة الحكومة للاحتجاجات العمالية بزيادة الأجور.

التوقعات

ارتفاع الأسعار في ضوء التوقعات التضخمية

تتوقع غالبية الشركات خاصة في قطاع التشييد والبناء (الجدول ٣) ارتفاع أسعار المدخلات، وهو ما يتماشى مع توقعات التضخم للسنة أشهر القادمة، إلا أنه من غير المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية نظرا لضعف الطلب المحلي والأجنبي والذي يعكسه الانخفاض المتوقع في المبيعات (الشكلان ٥ و٥د). وعلى المستوى القطاعي، تتوقع كافة الشركات ثبات أسعار المنتجات النهائية أو زيادتها بصورة متواضعة. وبالنسبة للسنة أشهر القادمة، تعتزم غالبية شركات القطاع العام زيادة الأجور استجابة للاحتجاجات العمالية المستمرة.

الاستثمار والتشغيل

التقييم

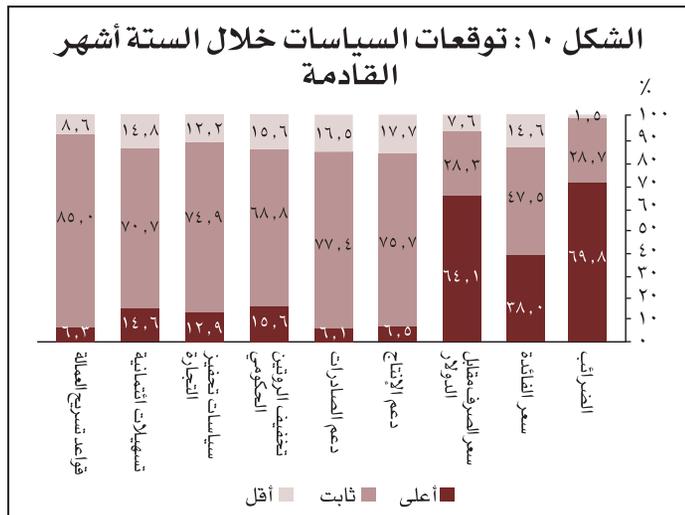
ارتفاع الاستثمارات مع تأثير محدود على توفير فرص العمل

سادت حالة من التفاؤل في بداية الأمر في أعقاب اختيار أول رئيس مدني منتخب مما حفز الشركات على التوسع في الاستثمار، وبالتالي ارتفع مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، وفي كافة القطاعات باستثناء قطاع الوساطة المالية. وعندما اندلعت الاضطرابات السياسية بعد ذلك، والتي أثرت على مؤشرات النشاط الاقتصادي، كانت هذه الاستثمارات قد تم ضخها بالفعل ولا يمكن عكسها نظرا لكون غالبيتها في الأصول الثابتة. فقد تم توجيه غالبية الاستثمارات التي أفادت بها الشركات لشراء آلات ومعدات جديدة ومبان وأراض، ومن ثم لم تنعكس على مستوى التشغيل. حيث انخفض مؤشر التشغيل بصورة طفيفة في الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢. وكان مستوى انخفاض التشغيل أكبر إلى حد ما في شركات القطاع الخاص، حيث سجل المؤشر ٤٥ نقطة مقابل ٤٨,٣ نقطة في الشركات العامة. ويعكس هذا الاتجاه محاولة لخفض التكاليف الجارية.

التوقعات

الاستقرار السياسي والانفلات الأمني يتصدران قائمة أشد المعوقات خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢. وتعد هذه هي المرة الأولى التي يتصدر فيها عدم الاستقرار السياسي أشد المعوقات. كما جاء عدم استقرار السياسات الاقتصادية من بين المعوقات الرئيسية خلال ذات الفترة، وذلك نظرا لعدم وضوح برنامج الإصلاح الاقتصادي. وظل عدم كفاية الطلب أحد المعوقات الرئيسية نتيجة استمرار الانفلات الأمني وارتفاع البطالة، وخاصة بالنسبة للقطاعات التي تتسم بمرونة الطلب مثل التشييد والبناء والاتصالات والسياحة.

وبالنسبة لتوقعات السياسات (الشكل ١٠)، تترقب غالبية الشركات ارتفاع الضرائب خلال الستة أشهر القادمة، وخاصة على المشروعات والتبغ والاتصالات والمنتجات البترولية. وتعود هذه التوقعات بصفة رئيسية إلى القرارات الضريبية الجديدة التي تم الإعلان عنها مؤخرا، وإن تم تعليقها مؤقتا، والتي تستهدف هذه القطاعات. كما أن الشركات تتوقع انخفاض الجنيه بشكل أكبر، وتزايد سعر الفائدة في ضوء اتساع عجز الموازنة ولأجل الحد من الدولار. فضلا عن ذلك، لا تتوقع الشركات أي تغير في سياسات دعم الإنتاج والتجارة والائتمان والتشغيل. وردا على سؤال حول مطالب الشركات من الحكومة خلال الفترة القادمة، كانت الردود من جانب الشركات هي: "استعادة الاستقرار" (٤٠٪)، و"زيادة دعم الإنتاج" (١١٪) و"خفض الضرائب" (١٠٪)، في حين تضمنت المطالب الأخرى "تيسير الإجراءات الحكومية"، و"تعزيز الشفافية"، و"إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية".



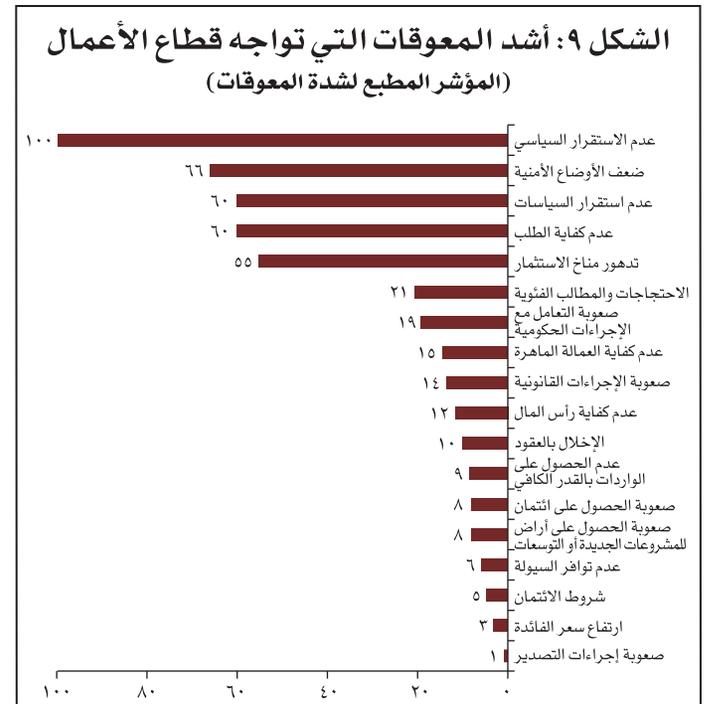
زيادة متواضعة في الاستثمار والتشغيل في الشركات الكبيرة وثباتهما في الشركات الصغيرة والمتوسطة

بينما تخطط الشركات الكبيرة لزيادة محدودة في الاستثمار، تتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ثباته. ومن المتوقع أن يسود هذا الاتجاه في كافة القطاعات باستثناء قطاع الوساطة المالية، والذي يبدو أنه شديد التأثر بالاضطرابات المستمرة. فقد سجل هذا القطاع مؤشرا قدره ٤٧ نقطة مقارنة بـ ٦٥ نقطة في المتوسط في القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة للتشغيل، فتتوقع الشركات الكبيرة زيادة التشغيل لديها، بينما تعتزم الشركات الصغيرة والمتوسطة الإبقاء على مستوى التشغيل ثابتا. ومن المتوقع أن يسود هذا الاتجاه بين كافة القطاعات باستثناء قطاع الوساطة المالية أيضا.

معوقات الأعمال

أشد المعوقات: عدم الاستقرار السياسي، الانفلات الأمني، عدم استقرار السياسات الاقتصادية وعدم كفاية الطلب



يوضح الشكل ٩ أشد المعوقات التي واجهت منشآت الأعمال مرتبة تنازليا وفقا لدرجة حدتها. حيث أفادت الشركات أن عدم

الملحق: منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$x = [(I+S)/(100+S)] \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته. ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفراً بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات. ويمثل مؤشر بيئة الأعمال (الشكل ٤) متوسطا بسيطاً للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

جدول ١: نتائج الاستبيان؛ ملخص التقييم لكافة شركات العينة (يوليو-ديسمبر ٢٠١٢)

المتغير	يوليو-ديسمبر ٢٠١٠			يناير-يونيو ٢٠١١			يوليو-ديسمبر ٢٠١٢			يناير-يونيو ٢٠١٣		
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل
النمو الاقتصادي	٢٨	٤٩	٥١,٧	٢	٨	٩,٣	١٦	٤٠	٤٤	١٢	٢٤	٢٩,٠
النشاط الاقتصادي	٢٧	٤٣	٥٥,٩	١٠	١٨	٢٣,٧	٢٠	٤٩	٣١	٢٣	٣٣	٤٢,١
الإنتاج	٣٦	٤٤	٥٥,٦	١١	١٧	٢٣,٩	٢٠	٥٢	٢٩	٢١	٣٧	٤٢,٣
المبيعات المحلية	٣٦	٥٠	٥٧,٣	١٦	٢٥	٣٢,٨	٢٢	٥٦	٢٢	٢٤	٣٦	٤٤,١
المبيعات الدولية	٢٠	٢٣	٤٩,٧	٢٧	٥٢	٤٨,٧	١٨	٧٢	٩	٢٢	٦٦	٤٧,٠
المخزون	٢٤	٦١	٥٢,٨	١١	٤٣	٣٧,٨	٧	٧٤	١٩	٧	٥٩	٤١,٥
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية												
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	٢٤	٢٩	٥٥,٠	١٦	٢٥	٤٩,١	٨	٨٠	١٢	١٣	٧٤	٥٠,٠
أسعار المدخلات الوسيطة	٦١	٣٩	٢٨,٨	٥٨	٤٠	٣٠,٧	٢٦	٦١	٢	٦٠	٣٨	٢٩,٠
مستوى الأجور	٢٥	٦٤	٦٠,٤	٥٤	٢٧	٦٩,٤	٤٤	٥٢	٤	٢١	٦٧	٥٨,٧
المدخلات الأساسية												
الاستثمار	٢٢	٦٥	٥٨,٨	١٧	٧٠	٥١,٢	١٧	٦٤	١٨	٤٢	٤٩	٦١,١
التشغيل	١٢	٧٨	٥٠,٦	٦	٦٥	٤٣,٠	٦	٨٠	١٤	٦	٧٢	٤٥,٣

جدول ٢: نتائج الاستبيان؛ ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (يناير-يونيو ٢٠١٣)

المتغير	يناير-يونيو ٢٠١١			أبريل-ديسمبر ٢٠١١			يناير-يونيو ٢٠١٢			يناير-يونيو ٢٠١٣		
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل
النمو الاقتصادي	٤١	٤٦	٥٩,٦	٣٨	٣٤	٥٣,٧	٤٧	٤٦	٧	٢٥	٤١	٤٦,٨
النشاط الاقتصادي	٥٠	٤٠	٥٩,٦	٤٥	٣٦	٥٩,٦	٤٣	٤٣	٤	٢٩	٢٩	٥٤,٨
الإنتاج	٤٩	٤٣	٥٩,١	٤٤	٣٧	٥٨,٤	٢٩	٢٩	٥٨	٢٧	٥٩	٥٤,١
المبيعات المحلية	٤٥	٤٣	٦١,٥	٢٢	٥٢	٥٧,٦	٢١	٢١	٦٣	٢٢	٥٣	٥٥,٦
المبيعات الدولية	١٢	١٢	٥٢,٤	١٢	٦٦	٥٠,٣	٤	٤	١٠	٩	٨٥	٤٩,٢
المخزون	٢٢	٢٠	٥٨,٠	٢٠	٧١	٥٣,٢	١٦	١٦	٨٢	١٠	٨٣	٥٠,٨
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية												
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	٢٩	٦٨	٥٧,٧	٢١	٧٣	٥٤,٣	٨	٨	٩٠	٢١	٧٦	٥٥,١
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٧	٥٠	٤٠,٩	٣٣	٦٤	٤٢,٧	١١	١١	٨٧	١١	٤٩	٣٤,٢
مستوى الأجور	٥٧	٤٢	٦٩,٧	٢٥	٦٢	٦٢,٧	٤١	٤١	٥٩	٤١	٥٦	٦٣,٥
المدخلات الأساسية												
الاستثمار	٤٠	٥٨	٦٢,٠	٢١	٦٨	٥٣,٠	٣٣	٣٣	٧٤	٢٤	٦٣	٥٩,٥
التشغيل	١٤	٨٠	٥٢,٢	٩	٨٦	٥١,١	٨	٨	٩١	٨	٨٤	٥١,١

٢. تمثل الأرقام نسبة إجمالي الأرباح. مجموع الأرباح بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن العائد نتيجة للتقريب.
٣. لا اطلاع على طريقة حساب المؤشر الملحق.

جدول ٣: نتائج الاستبيان؛ ملخص التقييم والتوقعات للقطاعات المختلفة^١

قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية		قطاع النقل		قطاع التجارة		المستغير
التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	
يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	النمو الاقتصادي
مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٤٩,٠	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٤١,٢	مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٥١,٨	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٤٢,٦	مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٥٣,٧	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٥٣,٧	مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٥٣,٧	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٥٣,٧	مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٥٣,٧	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٥٣,٧	
أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	النمو الاقتصادي
٤٣,٠	٣٠,٤	٣٩,٧	٢٠	٤٨,٨	٦٦	٤٨,٣	٢٧	٤٨,٣	٢٧	
٢٣	٢٥	٢٠	٢٧	١٨	١٦	٥١	٢٢	٥١	٢٢	النمو الاقتصادي
٤٦,٩	٤٨	٥٥,٦	٤٠	٥٦,٢	٢٩	٥٦,٢	٢٩	٥٦,٢	٢٩	
٢٣	٢٥	٢٣	٢٨	٩	١٩	٢٣	٢٨	٩	١٩	النمو الاقتصادي
٥٠,٦	٢٤	٥٣,٤	١١	٥٥,٨	٢٣	٥٥,٨	٢٣	٥٥,٨	٢٣	
١٦	١١	٢٩	٢٨	٩	١٩	٧	٢٨	٥٥	٢٨	النمو الاقتصادي
٤١,٨	١٩	٧٣,٢	٢٣	٦٠,٠	٢٨	٦٠,٠	٢٨	٤٩,٢	٢٨	
٠	٢١	٠	٠	٠	٠	٨	١٧	٨	١٢	النمو الاقتصادي
٥٠,٠	٢١	٤٦,٢	١٤	٤٩,٢	١٧	٤٩,٢	١٧	٤٧,٠	١٢	
٢٣	١٣	٥	٠	٣	٠	٣	١٠	٣	١٠	النمو الاقتصادي
٤٥,٩	٢٥	٤٨,٧	٠	٥١,٦	٨٦	٥١,٦	٨٦	٤١,٩	٢٣	
٨	١٣	٠	٢٧	٢	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٠	النمو الاقتصادي
٧٥	١٣	٠	٤٢	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	
١٣	١٣	٠	٢٧	٧٩	٢٠	٧٩	٢٠	١١	٧٦	النمو الاقتصادي
٥٠,٣	١٣	٦٣,٣	٠	٥٥,٣	٢٠	٥٥,٣	٢٠	٥٠,٠	١١	
٢٥	٢٥	١٦,٢	٨١	٣٧,٩	٢٩	٣٧,٩	٢٩	٢	٢٩	النمو الاقتصادي
٦١,٠	٢٥	٦٠,٠	٢٨	٦٤,٩	٤٦	٦٤,٩	٤٦	٦١,٦	٢	
٤٨	٢٥	٧	٢٨	٢	٢٨	٢	٢٨	٢	٢٨	النمو الاقتصادي
٥٧,١	٢٥	٠	٢٨	٠	٢٨	٠	٢٨	٠	٢٨	
٠	٨٠	٥	٢٥	٠	٢٥	٠	٢٥	٠	٢٥	النمو الاقتصادي
٦١,٧	٨٠	٦٣,٣	٤٥	٦٠,٢	٢٤	٦٠,٢	٢٤	٦٣,١	٢٤	
٠	٨	٥١,٢	٢٠	٤٢,٤	٥٨	٤٢,٤	٥٨	٤٢,٤	٥٨	النمو الاقتصادي
٥٢,٥	٨	٥١,٢	٢٠	٤٢,٤	٥٨	٤٢,٤	٥٨	٤٢,٤	٥٨	

قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع التجارة		قطاع التجارة		المستغير
التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	
يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	يناير-يونيو ٢٠١٣	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	النمو الاقتصادي
مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٥٤,٨	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٤٩,٥	مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٥١,٥	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٤٣,٦	مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٤٩,٣	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٤٩,٣	مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٤٩,٣	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٤٩,٣	مؤشر التوقعات للقطاع ^٢ ٤٩,٣	مؤشر تقييم أداء القطاع ^٢ ٤٩,٣	
أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	أعلى	النمو الاقتصادي
٥٤,٣	٤٠	٤٦,٠	٢٦	٣٩,٤	١٤	٣٩,٤	١٤	٣٩,٤	١٤	
٢٩	١٨	٣٦	٢٥	٧٩	١٤	٣٧	١٧	٣٧,٣	٦٥	النمو الاقتصادي
٤٨	٢٩	٥٠,٠	١٨	٤٨,٥	١٩	٤٨,٥	١٩	٤٨,٥	١٩	
١٠	٢٩	١٥	١٥	٧٠	١١	٧٠	١١	٣٧,٦	٥٠	النمو الاقتصادي
٦٠,٨	٢٩	٥٠,٠	١٥	٣٩,٧	١٥	٤٧,٦	١١	٣٧,٦	١١	
٠	٢٧	٠	٢٥	٠	٠	٠	٨	٠	٢٨	النمو الاقتصادي
٨٠,٠	٢٧	٥٠,٠	٢٥	٤٨,٠	١٥	٤٨,٠	١٥	٤٨,٠	١٥	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	النمو الاقتصادي
٥١,١	٠	٥٤,٣	١١	٥٠,٠	١٠٠	٥٠,٠	١٠٠	٥٠,٠	١٠٠	
٨	٨	٦٤	٢٥	٥٤,٣	٢٥	٥٤,٣	٢٥	٥٤,٣	٢٥	النمو الاقتصادي
٤٧,٧	٨	٥٤,٣	٢٥	٥٤,٣	٢٥	٥٤,٣	٢٥	٥٤,٣	٢٥	
٨١	٢٩	٧١	١٨	١٤	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	النمو الاقتصادي
٥٣,٦	٢٩	٥٣,٤	١٨	٤٦,٢	١٣	٤٦,٢	١٣	٤٦,٢	١٣	
٢	٢٩	١١	١٥	٠	١١	٠	١١	٠	١١	النمو الاقتصادي
٢١,٨	٢٩	٤٤,٠	١١	٥٠,٠	١١	٥٠,٠	١١	٥٠,٠	١١	
٢	١٣	٥٤	٤٦	٧٦	٨	٧٦	٨	٧٦	٨	النمو الاقتصادي
٦٥,١	١٣	٦٤,٩	٤٦	٥٦,٨	٨	٥٦,٨	٨	٥٦,٨	٨	
٩	٢٥	١١	١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	النمو الاقتصادي
٤٧,٤	٢٥	٥٠,٩	١٤	٥٠,٠	٠	٥٠,٠	٠	٥٠,٠	٠	
١٥	١٠	٧٥	٢٠	٢٩	٢٠	٢٩	٢٠	٢٩	٢٠	النمو الاقتصادي
٥٣,٠	١٠	٥٠,٩	٢٠	٤٩,٧	٢٠	٤٩,٧	٢٠	٤٩,٧	٢٠	

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الازدود، مجموع الازدود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن العائد نتيجة للتدريب.
^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.